

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة مجلس الوزراء

جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج

مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان

ورقة حول:

هجرة العرب والأفارقة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي

إعداد/

د. خالد علي لورد

المدير العام

الخرطوم، ديسمبر 2013م.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3
الأهداف	4
تعريف مصطلح الهجرة	6
الهجرة غير الشرعية	10
الهجرة إلى أوروبا	12
سياسات الإدماج	16
سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية	20
التوصيات	26
الخاتمة	28
المراجع	29

بسم الله الرحمن الرحيم

هجرة العرب والأفارقة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي

المقدمة

تعتبر الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض، وهي تلعب دورا مهما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة وإعمار الأرض. ولا يقلل من هذا الطموح كون الهجرة في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة في مناطق كثيرة من الدول النامية، ولانعدام التوازن في العالم.

تمثل أوروبا في الوقت الراهن الحلم الأكبر للكثير من سكان الدول النامية، وخاصة الشباب منهم، الذين يبذلون الغالي والتفيس للوصول إليها. الصراعات والأوضاع الاقتصادية المتردية في كثير من الدول بشكل عام وفي كثير من الدول الأفريقية بشكل خاص أجبرت مئات الآلاف من الناس على ترك منازلهم وأوطانهم والبحث عن مأوى في أماكن أخرى، بما في ذلك أوروبا. من ناحية أخرى يسعى البعض الآخر إلى الهروب من التمييز والاضطهاد بسبب لون البشرة أو الدين أو القناعات السياسية. حيث تقدر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم بحوالي 30 مليون لاجئ. ولكن حتى في حال توفر الاحتياجات الأساسية، فإن الشباب عادة ما يبحثون عن فرص أفضل. ومن السهل إيجاد فرص تعليم أفضل وتعلم مهارات عملية في الدول الأكثر تطورا، فضلا عن توفر آفاق جيدة للتطور المهني في هذه الدول. وبالطبع يلعب المهاجرون المتواجدون في أوروبا دوراً متزايداً في هذا الصدد، فتجاربهم في تلك البلدان الأجنبية تجذب الآخرين، كما أن الحصول على تأشيرة سفر مؤقتة يكون أسهل بالنسبة لأقاربهم وأصدقائهم.

البحث عن حياة أفضل يدفع الكثيرين للهجرة إلى أوروبا

يقدم كثير من الناس على الهجرة هرباً من الظروف المعيشية السيئة. والأعداد تتزايد لاسيما في المناطق التي تعاني من انتشار الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعدلات البطالة المتزايدة، بجانب صعوبة السفر إلى أوروبا بالطرق القانونية دفعت كثير من الشباب إلى سلوك طرق الهجرة غير الشرعية (السرية). هذه الظروف دفعت بالكثير من المهاجرين غير الشرعيين إلى المخاطرة بحياتهم وبكل ما لديهم، حاملين بتحقيق مستوي معيشي أفضل، والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم. يأتون من إفريقيا جنوب الصحراء ومن دول شمال أفريقيا لينطلقوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر المتوسط، ويتوجهون صوب شواطئ أوروبا. الكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو إسبانيا. منهم من وصل إلى وجهته، بعد أن تم إنقاذه من الغرق، ومنهم من لم يحالفه الحظ، وأصبح جثة هامدة ابتلعها مياه المتوسط. هذا

المشهد غير الأدمي والمؤسف الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ القارة الأوروبية لا يزال يتكرر بشكل شبه يومي.

الذين ينجون من أسماك القرش ومن الموت غرقاً وينجحون في الوصول إلى أوروبا يواجهون بإجراءات رسمية قاسية ومتشددة تضطربهم، في كثير من الأحيان، للعودة إلى بلادهم بسبب عدم حوزتهم على أوراق ثبوتية ودخلوهم بشكل غير شرعي. ولا يعرف المبعدون الاستسلام، فيعدون أنفسهم لمحاولة الكرة مرة أخرى، عسى أن يحالفهم الحظ، وينجون من الموت أحياء في أفريقيا، ويركبون الموت أملاً في الحياة بأوروبا.

لم تنجح الإجراءات الأمنية المتشددة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي حتى الآن في وقف هذه التحركات، وذلك لأن مواجهتها تحتاج إلى رؤية كلية، إلى سياسة تنموية فاعلة من قبل الاتحاد الأوروبي تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية بشكل واضح في الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرون.

الأهداف

يأخذ الموضوع أهمية من الاتجاهات الأكاديمية الجديدة التي أصبحت تنطلق من الدراسات والمقاربات المحلية باعتبارها الأكثر والأنجع على تقديم العديد من الحلول والمقترحات للكثير من الظواهر والإشكاليات الراهنة. فموضوع الهجرة ليس موضوعاً جديداً بطبيعة الحال كما أنه موضوع مفتوح للنقاش بين العديد من التخصصات العلمية.

يتجلى الهدف الأساسي لهذه الورقة في معرفة السياسات والآليات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تدفقات المهاجرين إليه خاصة من أفريقيا، ومدى نجاح هذه السياسات في وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. كما يركز البحث على سياسات الاندماج التي تتبناها الدول الأعضاء بالاتحاد بالتركيز على المفاهيم العامة للاندماج لتحقيق مسار اندماجي ناجح يضمن انسجام المهاجر ويحقق مبعثه.

مشكلة الورقة

تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف. وهنا تبرز أهمية البعد الثقافي للهجرة وإسهامها في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، الأمر الذي يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين، ومحاربة التمييز والعنصرية وازدراء الأديان وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم. ومن ثم أهمية توظيف الأدوات الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر. غير أن الهجرة غير الشرعية تتطلب من الدول المصدرة والمضيفة ودول المعبر التعاون لتحقيق إدارة جيدة للهجرة غير الشرعية تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد، مثل البعد الأمني، على حساب الأبعاد الأخرى التي لا تقل أهمية عنه. الظروف الاقتصادية الضاغطة

والتي ضاعفت الأزمة الاقتصادية العالمية من أثارها على الدول النامية، بجانب الأعداد الكبيرة من نسب البطالة خاصة بين الشباب مع الرغبة في البحث عن حياة أفضل ومستقبل آمن أدت إلى تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي الشيء الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات أمنية قاسية مع تشديد المراقبة على حدوده الخارجية وممارسة ضغوط كبيرة على الدول الأفريقية للتعاون معه في وقف تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

التساؤلات التالية كمحور للمشكلة

إلى أي مدى تساهم سياسات إدارة الهجرة الأوروبية في الحد من هجرة الأفارقة والعرب غير الشرعية ودمج المقيمين الشرعيين منهم في المجتمعات المضيفة؟

هل نجحت هذه السياسات في تحقيق أهدافها؟

ما هي الآثار المترتبة على التعامل الأمني مع قضايا الهجرة غير الشرعية؟

هل يمكن أن يسهم التعاون بين دول جنوب وشمال البحر المتوسط في إيجاد حل لهذه المشكلة؟

وهل نجحت سياسات الاتحاد الأوروبي لإدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة؟

وما هي المقترحات التي يمكن أن تمثل حلا جذريا لمعضلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؟

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف مصطلح الهجرة

الهجرة مصطلح عرف قديما وهو يعني الانتقال من مكان لآخر ويعني عبور الحدود الإدارية أو الدولية لأسباب مختلفة وتعتبر الهجرة عاملا مهما لإزالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات لذلك تنتج عنها عوامل إيجابية وأخرى سلبية، وهي لا تعني بأي حال من الأحوال السياحة لفترة محدودة بل تعني الاستقرار في موطن جديد غير الموطن الأصلي للشخص أو الجماعة لفترة مؤقتة أو دائمة.

الهجرة من الناحية اللغوية، وبشكل عام تعني: الخروج من أرض إلى أخرى. وهاجر: أي ترك وطنه، وجاء في القرآن الكريم (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم) الآية 9 سورة الحشر.

كما تعرف الهجرة بأنها التحركات السكانية أو الانتقال المرطلي للإنسان من بيئة إلى بيئة مختلفة نتيجة لعوامل الدفع والجذب المتداخلة، وقد يكون هذا الانتقال موسميا فتنتج عنه هجرة موسمية أو دائما، كما يمكن أن يكون بين البيئة الريفية والحضرية.

ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى لأسباب مختلفة من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى وهي تعني في أبسط معانيها الحركة والانتقال بصورة فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل إجتماعيا كان أو إقتصاديا أو سياسيا أو غيره. والهجرة تعني في هذا السياق تحسين الوضع على مستوى الأفراد والجماعات وقد حث القرآن الكريم على ذلك في قوله سبحانه وتعالى: (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة).¹

القانون الدولي عرف الهجرة بأنها "عملية انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة"، وهي بالتالي تتضمن الهجرة من الدولة الأصل واتخاذ الموطن الجديد مقرا. وتعتبر الهجرة بهذا المعنى حق قانوني أقره فقهاء القانون المعاصرون للإنسان بصفته إنسانا حرا كريما يتمتع بحقوق وعليه واجبات.

ولكن إزاء الحدود السياسية والإقليمية لا بد من وجود ضوابط وسياسات تنظم حركة الهجرة والمهاجرين. فهي عامل من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به. فإذا شحت هذه الموارد أيا كان نوعها هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى أفضل، وعلى أساس هذه

الحقيقية البسيطة انتشر الإنسان في جميع جهات الأرض وانتشرت معه المعرفة والحضارات والمدنات. والهجرة تعتبر في هذا السياق دليل قاطع على عدم توازن الموارد والثروات على وجه الأرض.

ويعرف علم السكان (الديموغرافيا) الهجرة غير الشرعية بأنها "الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا". أما في علم الاجتماع فالهجرة تدل على "تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيره".

تاريخ الهجرة:

الهجرة قديمة قدم الإنسان على هذه الأرض فمنذ الهجرات السامية الأولى إلى هجرة الرسول صلي الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة إلى الهجرات العربية من الجزيرة العربية إلى الهلال الخصيب على إختلاف دوافعها وأهدافها، ولا يقتصر الأمر على العرب، فهناك الهجرة الأيرلندية البالغ عدد النازحين فيها قرابة العشرين مليون هرباً من القهر وشظف العيش وسعياً لحياة أفضل في الأراضي الأمريكية، وهي بلا شك من أكبر الهجرات في التاريخ المنظور.

أنواع الهجرات:

تنقسم الهجرات من منظور جغرافي إلى نوعين رئيسيين:

هجرة داخلية: وهي انتقال المواطن داخل موطنه الأصلي من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة أو بالعكس داخل حدود الوطن الواحد، ويعتبر هذا النوع من الهجرة هو الأكثر شيوعاً خاصة فيما يسمى بالدول النامية.

الهجرة الخارجية: وهي انتقال الإنسان من دولته إلى دولة أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة.

أنماط الهجرة:

حدد المختصون عدداً من أنماط الهجرة حيث يمكن أن تكون سرية أو علنية، فردية أو جماعية، طوعية أو قسرية، مشروعة أو غير مشروعة. وهي بكافة أشكالها ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وهناك هجرة للسودانيين داخل الدول العربية أي الانتقال من دولة عربية لأخرى. كما يمكن للهجرة أن تكون اجتماعية أو اقتصادية بحيث تمثل التحركات الجغرافية

للأفراد والجماعات بحثًا عن سبل العيش الأفضل. ويمكن للهجرة أن تكون بدوافع أخرى سياسية أو دينية أو علمية، كما يمكن أن تكون مؤقتة أو تستمر مدى الحياة.²

ويجب هنا التمييز بين الهجرة كما جاء تعريفها سابقا وبين النزوح واللجوء. فالنزوح الذي هو تحرك فردي أو جماعي وغالبا ما يكون بسبب الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية التي هي من صنع الإنسان داخل حدود الوطن. وأضافت الأمم المتحدة أن النزوح هو ترك الناس موطنهم قهرا دون سابق إنذار إلى مناطق أخرى في ذات الدولة. أما اللجوء فيشمل كل شخص يترك القطر الذي ينتمي إليه بجنسه خوفا من الاضطهاد أو الخطر بسبب العنصر الديني أو الإثني أو الاجتماعي أو اللون السياسي أو هربا من الحروب والنزاعات وتداعياتها أو التعذيب أو الاضطرابات الداخلية، كما يشمل من لا يستطيع العودة إلى بلاده خوفا من أي من هذه الأسباب.

مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية وهي Migration, Emigration, Immigration.

migration هذا المصطلح يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين أن مصطلح Emigration يعني الهجرة من البلد الأصل، والانتقال إلى الخارج، ومصطلح Immigration يعني الهجرة إلى بلد ما- البلد المضيف.

ويمكن ترتيب هذه المصطلحات على النحو التالي

Emigration → Migration → Immigration

من هو اللاجئ

ميثاق (جنيف) عرف اللاجئ بأنه "هو كل شخص وجد نفسه بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو يرغب في العودة إلى ذلك البلد .

العبور

كثيرا ما يتم الخلط بين الهجرة العابرة وبين الهجرة غير الشرعية. فالهجرة العابرة لا بد من أن يتضمن تعريفها بأنها "تلك الراغبة في دخول الحدود الوطنية لدولة ما بقصد العبور إلى دولة أخرى "Intention to move on".

كما يمكن أن يضم إلى تعريف العبور أولئك المهاجرين الذين يقيمون لسنوات في دولة ما (دولة عبور) حيث يمكن وصفهم بأنه يمكن أن يكونوا قابلين للعبور، كما هو الحال في مع القادمين من جنوب الصحراء في دول المغرب العربي. فمهاجري العبور هم مواطني دولة أخرى دخلوا إلى

حدود دولة ما للبقاء فيها لبضع أسابيع أو أشهر للعمل لدفع تكاليف أو الترتيب لمواصله رحلتهم على أن لا تتعدى فترة بقائهم في دولة العبور مدة عام واحد.

الهجرة والعولمة

تعتبر الهجرة الدولية جزء مهم وأصيل من العولمة وسمة خاصة بها، فإذا ما رحبت الحكومات واستجابت لحرية تنقل رؤس الأموال والسلع والأفكار، إذا، وعلى نفس السياق، كان لا بد من أن تنفتح أيضا أمام حرية حركة الأفراد. ومن المصطلحات المرتبطة بالهجرة الدولية الهجرة عبر الوطنية Transnational migration، والمواطنة العابرة للقوميات Transnational citizenship

نظرية التحرر الخالصة للهجرة

ومن بين أهم النظريات المفسرة للهجرة من منظور العولمة نظرية "التحرر الخالصة للهجرة Pure Libertarian Theory of immigration وهي تركز على مفهوم الحقوق الفردية، أي إن محورها الأساسي هو الفرد بغض النظر عن إنتمائه (الإثني والعقدي، الخ) من جانب، ومن جانب آخر تركز على أهمية أن تعمل الدولة على ضرورة عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي في منظومة الدولة وبين ما هو مهاجر، وتميز النظرية بين ثلاثة أنواع من سياسات الهجرة التي تنتهجها الدولة في هذا السياق، وهي:

1. الهجرة القائمة على الحرية Free Immigration وهي تركز على عدم التشدد في مراقبة الحدود؛
2. انتهاج سياسة الهجرة القائمة على الطلب Invited immigration، وهي تقوم على إقصاء الغير مدمجين ضمن البرنامج؛
3. منهج الهجرة المقيدة restricted immigration ودور الدولة المطبقة لهذه السياسة هو العمل على إبعاد الغير مرغوب فيهم من الطبقات المهاجرة.

الهجرة غير الشرعية (السرية)

Irregular Migration

لا يوجد تعريف واحد محدد لمصطلح الهجرة غير الشرعية. ولكن من بين أكثر التعاريف تداولاً هو التعريف الذي يصف المهاجر غير الشرعي بأنه "هو الشخص الذي يفتقد الوضعية القانونية داخل بلد المقصد أو بلد المعبر أي بمعنى آخر "كل فرد يدخل إلى إقليم دولة معينة بدون تصريح"، كما ينطبق مصطلح المهاجر غير الشرعي على الأفراد الذي يدخلون بلد المقصد قانونياً ثم يستنفذون حق الإقامة فيها بعد انقضاء مدة إقامتهم الشرعية.

وهناك تعريف آخر يصف الهجرة غير الشرعية بأنها تعني "التحرك من دولة إلى أخرى أو الإقامة بدولة أخرى دون استيفاء القوانين المنظمة للهجرة بالدولة المضيفة".

الفرق بين الدخول الشرعي والإقامة غير الشرعية

الفرق بين الشرعي وغير الشرعي واضح دائماً. لذا يجب أن نفرق بين الدخول الشرعي والإقامة غير الشرعية.

- كثير من المهاجرين دخلوا إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل شرعي غير أنهم لم يخرجوا بعد انتهاء الفترة المسموح لهم بها،
- أو أنهم امتهنوا أشغالا غير مشروعة وبالتالي فقدوا الحق في الإقامة الشرعية رغم عدم انتهاء تأشيرة الدخول التي حضروا بها،
- كما أنه يمكن للمهاجرين الدخول إلى بلد ما بشكل غير شرعي ثم يقننوا وضعهم عبر الحصول على إذن عمل أو الزواج أو أي وسيلة شرعية أخرى.

الأسباب والدوافع

تعتبر الهجرة غير الشرعية (أو السرية) ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم خاصة المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة، التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالباً - افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين. إذا إن الفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، ويزداد البؤس، وتتواجد أنظمة ديكتاتورية، وتوجد قضايا أقلييات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف وتمدد التصحر، تمثل الأسباب الدافعة للهجرة والهجرة غير الشرعية.

ويقع الشباب في دائرة المحذور من خلال اللجوء إلى سمسرة السوق ومكاتب السفريات غير

القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون من كل شاب أموالاً طائلة، بدعوى توفير فرص عمل لهم في أوروبا. وتنتهي رحلة الشباب إما بالموت أو السجن والترحيل. ونتيجة لعدم توفر الوعي لدى هؤلاء الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية يلقون حتفهم وهم في طريقهم إلى أحد الموانئ الأوروبية على ساحل المتوسط حيث يتم تسفيرهم على متن مراكب قديمة ومتهالكة والنتيجة غرقهم وسط البحر وحتى من ينجو منهم ويصل إلى البر يعتبر مخالفاً للقوانين، ويتم إعادته مرحلاً مهاناً إلى بلده مرة أخرى. فالهجرة غير الشرعية أصبحت السوق السوداء للتجار بالأفراد. وهناك طرق عديدة لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، منها الطرق البرية عن طريق التسلل إلى ليبيا، حيث يتم تهريب المهاجرين غالباً إلى سواحل إيطاليا، أو مالطا، أو إسبانيا، وهناك طريق آخر عبر الأردن ولبنان حيث يتم تهريب المهاجرين إلى تركيا قبرص واليونان أو بلغاريا ورومانيا وأوكرانيا.

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج ودولة جنوب أفريقيا ونيجيريا.

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة غير الشرعية (السرية) ما بين 10-15% من عدد المهاجرين في العالم والذين يبلغ تعدادهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 250 مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وحدها يصل نحو 1.5 مليون مهاجر سنوياً.

العوامل المفسرة للهجرة السرية

ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم ظاهرة الهجرة السرية، نذكر من بينها ما يلي :

- التفاوت في المستوى الاقتصادي، و يتجلى بصورة واضحة بين الدول المرسل والمستقبل وهو نتيجة لتعثر وتيرة التنمية في البلاد المرسل.
- المعاناة الاجتماعية التي تتجلى في الظروف القاسية التي تتمثل في الفقر والمستوى المعيشي المتدني والعطالة مما يترتب عنه مشاكل و اضطرابات مختلفة.
- سوق العمل، عدم توفر فرص العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، خاصة بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية وفوق الجامعية
- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى الوطن الأصلي حيث تتجلى في إبراز مظاهر الرفاهية مما يهيج رغبة الآخرين في الهجرة.
- القرب الجغرافي الذي ييسر هجرة العرب الأفارقة والأفارقة إلى أوروبا خاصة إسبانيا وإيطاليا.

- العزف على وتيرة العيش الرغيد وحلم الثراء والخلاص من عسر الحياة هو ما تستعمله عموما عصابات الهجرة غير الشرعية لاجتذاب الشباب.

الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي

هجرة مواطني شمال أفريقيا إلى أوروبا ليست حدثا جديدا كما يتخيل البعض، بل هي عملية مستمرة منذ نهاية ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي بعد فرض كل من إيطاليا وأسبانيا تأشيرة لدخول حدودهما الوطنية. الجديد في الأمر أن مواطني أفريقيا جنوب الصحراء انضموا لهذه الموجات من المهاجرين من شمال أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. ليس بالضرورة أن كل القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء هم في طريقهم إلى أوروبا. حيث أثبتت الدراسات أن هناك حوالي 65.000 إلى 120.000 شخص يقيمون في المغرب بشكل دائم، وكذلك الحال في دول الشمال الأفريقي الأخرى. كما أثبتت الدراسات أن فقط ما نسبته 20% إلى 38% من القادمين من جنوب الصحراء يقطعون البحر في طريقهم إلى أوروبا.

الإحصاءات أثبتت ارتفاع نسبة المهاجرين الشرعيين من أفريقيا إلى أوروبا. فخلال السنوات الأخيرة أظهرت الدراسات أن عدد المهاجرين الشرعيين من غرب أفريقيا وحدها بلغ 100.00 مهاجر. وأن مجموع المهاجرين من غرب أفريقيا المسجلين بدول الاتحاد الأوروبي بلغ حوالي 800.000 شخص، في حين يقدر عدد المهاجرين من المغرب بحوالي 2 مليون مهاجر، في حين بلغ عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 2.6 مليون مهاجر. في حين يتوقع أن يكون عدد المهاجرين غير الشرعيين يتراوح ما بين 25.000 إلى 30.000 شخص، وهذا رقم يعتبر نسبيا ضئيل إذا ما قورن بالمهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي من الدول الأخرى الذين بلغ عددهم حوالي 2.6 مليون مهاجر في العام 2004م.

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يعود إلي الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي. حيث كانت أوروبا بحاجة إلي الأيدي العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالافتقار من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التي بدأ العمل بها منذ عام 1985م، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور والإقامة على أراضي بقية الدول.

تعتمد الدول الأوروبية في مواجهتها لموجات المهاجرين على تعزيز حماية حدودها وكذلك تضيق الخناق على المجموعات التي تعمل في مجال تهريب البشر والاتجار بالأفراد. اعتادت دول الجنوب الأوروبي المظلة على البحر الأبيض المتوسط خاصة إيطاليا وأسبانيا منذ تسعينيات القرن الماضي على الهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس

ليبيا). غير أن السنوات الأخيرة شهدت قدوم مهاجرين جدد من أفريقيا جنوب الصحراء متخذين دول المغرب العربي كنقطة عبور في طريقهم إلى أوروبا.

بعد زيادة نسبة المهاجرين إلى أوروبا بشكل ملحوظ سعى الاتحاد الأوروبي حماية حدوده عبر التعاون مع دول الشمال الأفريقي لمواجهة الهجرة من هناك وذلك من خلال مساعدة هذه الدول على مواجهة الهجرة غير الشرعية إليها، و سن قوانين تحظر الهجرة غير الشرعية، وقبول المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا جنوب الصحراء المرجعين من أوروبا.

الجدول التالي يوضح الحالة في العالم مع تقديم مقارنة بين الأوضاع في أفريقيا وأوروبا من حيث المساحة والسكان والأوضاع الاقتصادية والقوة السياسية:

الموضوع	العالم	أفريقيا	الاتحاد الأوروبي
المساحة	130 مليون	30.0 مليون	4.3 مليون كم
السكان	6.970	1.050	502 مليون
الاقتصاد (مليار دولار)	69.980	1.890	17.580 (إجمالي الناتج القومي)
اللغات	-----	2.200	23
عدد الدول	193	55	27
عضوية مجلس الأمن	5	-	2

الأجانب في الاتحاد الأوروبي

عدد الأجانب الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي بتاريخ الأول من يناير 2011م بلغ 33.3 مليون نسمة أي ما يعادل 6.6% من سكان الاتحاد الأوروبي آنذاك، منهم حوالي 26 مليون أجنبي من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول التالي يوضح تواجد غالبية الأجانب داخل الاتحاد الأوروبي، أي ما يعادل حوالي 77.34%، خلال العامين 2011م و2012م موزعين في الدول أدناه، وذلك على النحو التالي:

الدولة	2011م	2012م
ألمانيا	7.2 مليون	7.4
أسبانيا	5.6 مليون	5.5
إيطاليا	4.6 مليون	4.8
برطانيا	4.5 مليون	4.8
فرنسا	3.8 مليون	3.8

في يناير 2012م بلغ عدد الأجانب الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي حوالي 27 مليون شخص، حيث بلغ عدد القادمين من خارجها حوالي 20.7 مليون شخص، بما يعادل 4.1% من سكان الاتحاد الأوروبي.

كما كان هناك 13.6 مليون من دول الاتحاد الأوروبي يعيشون في دول أخرى من دول الاتحاد عدد الذين ولدا خارج دول الاتحاد الأوروبي في بلغ في يناير 2012م 33 مليون نسمة و17.2 مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي ولدوا في دولة غير التي يقيمون فيها.

أظهرت الدراسات والإحصاءات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن عدد مواطني الاتحاد الأوروبي الذين ولدوا خارج حدود الاتحاد بلغ بحلول العام 2012م حوالي 33 مليون نسمة. وأن عدد الأجانب، أي من غير مواطني الدول الأعضاء، الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الـ27، قبل انضمام كرواتيا يوليو 2013م، بلغ 20.7 مليون مهاجر. منهم 44.8% قادمون من دول ذات الدخل المتوسط مثل تركيا وروسيا وألبانيا، في حين أن 47% من المهاجرين قادمون من دول ذات دخل منخفض أي دول نامية. وأظهرت هذه الدراسات والإحصاءات أن خمس المهاجرين (حوالي 2 مليون شخص) من الدول النامية قادمون من المغرب، كما توجد مجموعات كبيرة قادمة من الصين وأوكرانيا. أما نصيب الدول الأقل نمواً فقد بلغ فقط حوالي 7.6% من عدد المهاجرين، 30% من هؤلاء قادمون من نيجيريا أو العراق.

أعداد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي عام 2011م

بلغ عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي من خارجه خلال العام 2011م حوالي 1.7 مليون مهاجر. من بين هؤلاء 52.4% قدموا إلى أوروبا من الدول متوسطة الدخل، في حين بلغ عدد المهاجرين من الدول عالية الدخل 34.6%. أما المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي من الدول منخفضة الدخل فقد بلغ خلال العام 2011م ما يعادل 6.3%. وقد توزع هؤلاء المهاجرين على النحو التالي بين دول الاتحاد الأوروبي:

الدولة	عدد المهاجرين
بريطانيا	566.044
ألمانيا	422.489
أسبانيا	249.045
فرنسا	213.367

اللاجئين بالاتحاد الأوروبي 2012م

بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 73.000 ألف وهو أقل بنسبة 50% عن العام الذي يسبقه – كما أوردت وكالة فرونتكس لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي. وعزت الوكالة السبب الأساسي في ذلك إلى المراقبة المتشددة لليونانيين لحدودهم المشتركة مع تركيا التي تمثل أحد أهم المنافذ للدخول للاتحاد الأوروبي. ذلك رغم أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين كانت قد زادت بسبب الربيع العربي عام 2011م بشكل واضح، قبل أن تعود وتستقر مجددا لتكون أقل من 100.000 ألف مهاجر غير شرعي في العام.

الجنسية الأوروبية

حصل 810.000 شخص أجنبي على جنسية الاتحاد الأوروبي خلال العام 2010م، بزيادة قدرها 4.4% مقارنة بالعام 2009م. وهذه العدد يعتبر الأعلى منذ العام 1998م، وهو العام الذي بدأ فيه

حصر الحاصلين على جنسيات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بشكل مركزي. كما شهد عدد سكان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2004 - 2008م زيادة سنوية تقدر بحوالي 1.7 مليون نسمة وذلك بسبب الهجرة بشكل أساسي. في حين قدر عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي عام 2008م بحوالي 3.8 مليون مهاجر بزيادة قدرها 6%.

الخطة الأوروبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية

طرحت خلال أحد اجتماع وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي في كوبنهاغن مسألة التعاون بين الدول الأوروبية بشأن قضية اللجوء. وشهد الاجتماع نقاشات حول كيفية الوصول الى برامج إعادة توطين اللاجئين داخل أوروبا، غير أن ذلك لم يقابل بأية مساندة. واتفقت غالبية الدول الأعضاء على إجراء تقييم أولي لإعادة التوطين من مالطا.

وطالب الاجتماع اليونان تحديداً، وكذلك دولاً أعضاء أخرى بأن تتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، كما تفعل ألمانيا، التي تسجل هي الأخرى ارتفاعاً في عدد المهاجرين إليها، رغم أن قوانين الاتحاد الأوروبي الخاصة باللاجئين تجيز إرجاع اللاجئين إلى الدولة الأولى التي دخلها في الاتحاد الأوروبي، إلا أن ألمانيا لم تلجأ إلى ذلك رغم وجود 5000 طالب لجوء قدموا إليها من اليونان. وتمثل سياسة اللجوء المشتركة قضية خلاف مستمرة بين دول الاتحاد الأوروبي. وقد وضعت المفوضية الأوروبية شروطاً يجب على الدول الأعضاء الإلتزام بها. ومن بين تلك الشروط أن يقدم اللاجئ بمساعدة مترجم طلب اللجوء، ولا يحق إدخاله السجن. كما يجب وضع حد لممارسات الغش التي تتم عند تقديم طلبات اللجوء.

تواجه سياسة اللجوء في العديد من البلدان الأوروبية انتقادات حادة باعتبار أن أنظمة اللجوء المتبعة فيها غير فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى ظروف إيواء غير مقبولة للاجئين. كما أنتقدت منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان باستمرار الظروف السائدة داخل معسكرات اللاجئين في اليونان. ويعود أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع وتيرة الهجرة في السنوات الأخيرة إلى أوروبا إلى التغيرات التي فرضتها الثورات المطالبة بالديمقراطية في البلدان العربية. تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لإحصاءات المفوضية الأوروبية، هناك ست دول من أعضاء الاتحاد هي بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد واجهت عبء 75% من مجمل طلبات اللجوء بالاتحاد خلال الشهور الستة الأولى من العام 2012م.

يعتبر موضوع اللجوء في الاتحاد الأوروبي أحد مسئوليات أجهزة الاتحاد الأوروبي وذلك وفقاً لاتفاقية امستردام التي أبرمت في عام 1999م. حيث تواضعت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على شروط الاعتراف بمقدمي اللجوء وعلى إيوائهم والإشراف عليهم. وعليه يجب على كل هارب التقديم للجوء في أول دولة آمنة يصل إليها. رغم أن الاتفاقيات الأوروبية بهذا الشأن تنص على ضرورة تقاسم وتحمل التكاليف المترتبة على استقبال المهاجرين معاً من قبل الدول الأعضاء بالاتحاد، إلا أن أكثر الدول استقبالا في الاتحاد الأوروبي للهاربين واللاجئين هي دول الجنوب مثل مالطا، وإيطاليا، وأسبانيا، تشنكي من قلة الدعم المقدم لها من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

كما وافقت المفوضية الأوروبية على وثيقة "السياسة المشتركة للهجرة في أوروبا: المبادئ والنشاطات والأدوات" كما وافقت كذلك على خطة "سياسة اللجوء - مقارنة مندمجة للحماية داخل الاتحاد". وتطرح الوثيقة عشرة مبادئ مشتركة تبني على أساسها السياسة المشتركة

للهجرة وتقسم إلى ثلاث مجموعات وفق المعايير الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي وهي الرخاء والتضامن والأمن. وتوفر خطة سياسة اللجوء هندسة المرحلة الثانية للنظام المشترك الأوروبي للجوء (CEAS). وتعالج السياسات العناصر المتبقية في برنامج لاهاي حول الهجرة واللجوء.

في إطار سعيه الحثيث لتعزيز سبل حماية حدوده الخارجية بقصد الحد من الهجرة غير الشرعية أنشاء الاتحاد الأوروبي مؤسسة مشتركة متخصصة في مجال التعاون لحماية الحدود "فرونتكس Frontex" الشئ الذي وجد انتقادات حادة من قبل منظمات المجتمع المدني لأن مثل هذا الإجراء يسلب الباحثين عن اللجوء إمكانية الحصول على اللجوء.

سياسات الإدماج

لا شك أن هناك حدود لقدرة أي دولة على تحمل نسبة محددة من المهاجرين إليها! كما أن أمن الدول المستقبلية يمكن أن يكون في خطر في حالة زيادة المهاجرين، بجانب المنافسة على موارد محدودة أو على مواقع في سوق العمل، أو في حالة نقل المهاجرين النزاعات التي تعاني منها دولهم إلى الدولة المضيفة. ويمكن أن تصبح الهجرة مصدر نزاع أو حتي أعمال عنف إذ يتعلق الأمر بقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة.

فهنا يلعب الاستقرار ومقدرة وأهلية مؤسسات الدولة المضيفة على مواجهة الآراء المسبقة وحالة الخوف من المهاجرين دورا كبيرا في عملية الإدماج. فبجانب الوضع الاقتصادي وتوفر بنية تحتية مؤهلة، تعتبر العناصر الديمغرافية ذات أهمية خاصة. فمثلا يمكن أن يحتوي مجتمع شاب ذكوري على عناصر عدم الاستقرار أكثر من مجتمع متوازن من حيث العمر والنوع. كما أن المهاجرين يمكن أن يمثلوا مهددا أمنيا للبلد المضيف في حالة وجود مجموعات إجرامية تستغل حاجة المهاجرين وتوظيفها لتحقيق مصالحها. لذا تسعى كثير من الدول المتقدمة إلى اعتماد برامج متخصصة لدمج المهاجرين لديها في المجتمع. ولكن ماذا تعني كلمة إدماج؟ وهل هي طريق باتجاه واحد بمعنى أنها مسئولية المهاجرين فقط؟ أم هي طريق باتجاهين بمعنى أن المسئولية مشتركة ما بين الدولة والمجتمع المضيف من جهة، والمهاجر من جهة أخرى؟ وما هي المعايير والمؤشرات المعتمدة لقياس نجاح أو فشل عملية الإدماج؟

الإدماج

الإدماج هو عبارة عن "مسار ينتج عن درجة معينة من الترابط والتداخل للتعبير عن نوعية العلاقات داخل النظام ككل"، ومن هذا يمكن الاعتماد على ثلاث نقاط أساسية لتوضيح مفهوم الإدماج باعتباره مسار:

هو عبارة عن عملية تؤدي إلى ربط العناصر المنفردة ببعضها البعض لتشكيل بنية جديدة، أيضا هو عبارة عن إضافة عناصر أو أجزاء منفردة وذلك بتجميعها في بيئة سألقة الوجود لتشكيل ترابط كلي.

ومن بين مفاهيم ودلالات مصطلح الإدماج نجد أنه عبارة عن مفهوم يدل على صيانة وتحسين العلاقات داخل نظام أو بنية معينة.

وهو بهذا يدل على درجة معينة من الاستقرار ومستوى من التعاون في العلاقات داخل النظام الاجتماعي وبين وحداته.

وهو كذلك إنعكاس ونتيجة للوظائف التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات مثل الدولة وبعض النظم الفرعية مثل النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا بالتعاون بين هذه النظم.

حدد بعض العلماء خمس نماذج لتعزيز عملية الإدماج وهي عبارة عن مرتكزات يتضمنها الإدماج، وهي:

التشاقف Acculturation

وهو عبارة عن المسار الذي من خلاله يكتسب الفرد المعرفة والمعايير الثقافية والمهارات التي يحتاجها للتفاعل والتواصل بنجاح مع المجتمع المستقبل.

التموقع Placement

يتمثل في الموقع الذي يكتسبه الفرد المهاجر داخل المجتمع المضيف وهذا داخل المنظومات والمؤسسات المختلفة مثل المنظومة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يعني المصطلح أيضا اكتساب بعض الحقوق مثل قدرته على تأسيس علاقات اجتماعية وتحقيق تغلغل ثقافي واجتماعي واقتصادي داخل السلم الاجتماعي. عليه ومن حيث التسلسل الزمني نجد أن مصطلح التشاقف يعتبر شرط مسبق بهدف تحقيق مفهوم التموقع.

الإدماج المعنوي Moral Integration

وهو عبارة عن الشبكات والعلاقات التي يشكلها الأفراد الذين يتقاسمون ويتقاطعون في التوجهات والمنطلقات. وهذا المفهوم يعكس الجانب المعنوي من السمار الإدماجي ويتضمن مفهوم الصداقة والعلاقات العاطفية والزواج، أي العضوية داخل المجتمع المستقبل للمهاجر بشقه المعنوي.

تحديد الهوية Identification

يركز هذا العنصر على الهوية التي يكونها المهاجر عن نفسه في مواجهة النظام الاجتماعي للبلد المستقبل له ومفهوم الهوية الشخصية الناتج عن انفتاحه عن المجتمع المضيف له.

الاستيعاب أو التمثيل Assimilation

كغيره من المصطلحات التي سبقت فإنه يصعب تعريفه وتحديد بدقه ومن بين التعاريف نجد أن الاستيعاب قد يكون عملية تقديم الشيء كمماثل أي بمعنى التحول إلى المماثلة أي إن الاستيعاب يمكن أن يعني هنا التشبه بالآخر. فعموما يعرف الاستيعاب على أنه العملية التي بواسطتها تستطيع أقلية اجتماعية أو عرقية تبني القيم المهيمنة وسلوكيات المجتمع الذي تحاول أن تندمج فيه ليصبح مع الوقت ذوبانها فيه حتميا.

إن استيعاب الآخر يعني أنك تجعله ينشبه بك ويقترب منك ومن أفكارك ومن نمط معيشتك ومن تصورك للحياة لتجعله مماثلا لك، فعملية التحول هذه واقتراجه من ثقافة البلد المضيف تجعله في المقابل يبتعد تدريجيا عن أصله وعن ثقافته وفي النهاية فإن الاستيعاب يفترض ذوبانه في المجتمع المضيف.

ميادين ومؤشرات الإدماج

إن مسار الإدماج يتضمن مجموعة من الميادين المتعددة والمتداخلة فيما بينها وذلك بهدف إنجاح وتحقيق المسار الإنمائي الكامل ومن بين هذه الميادين نجد:

الميدان السوسيواقتصادي Socio-economic field
الميدان القانوني السياسي legal & political Field

الميدان السوسيواقتصادي

ويتضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الإدماج السوسيواقتصادي عمليا ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الإدماج في مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرين وهي على النحو التالي:

التشغيل Employment

يعتبر أهم مؤشر وهو الذي تتخذة أغلب الحكومات والمجتمعات البيت تتبني سياسات للهجرة القائمة على إدماج المهاجرين. ويرتكز المؤشر على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين وغير الناشطين من بين الجاليات المهاجرة بالمقارنة مع القوة العاملة المشاركة في الاقتصاد بشكل عام. وكذلك يعمل هذا المؤشر على التركيز على الكفاءات والمؤهلات ذات المستوى العالي بين المهاجرين بهدف الاستفادة منها.

مستوى الدخل Income level

هذا المؤشر يعمل على توضيح الفروقات في مستويات الدخل بين المهاجرين من جهة وبين مواطني الدولة المضيفة من جهة أخرى وكيفية توزيعه.

الأمن الاجتماعي Social Security

يوضح هذا المؤشر مدى استفادة المهاجرين من الرفاه الاجتماعي والتوظيف في المراكز المتقدمة في هرم المجتمع وخاصة مدى استفادة أبناء المهاجرين من المساعدات الاجتماعية بالمقارنة بأبناء المواطنين بالبلد المضيف.

مستوى التعليم Level of Education

هذا المؤشر مهم للغاية ويمثل نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع، عليه فإن اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي بناء على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلية.

السكن Housing

يركز هذا المؤشر على نوعية السكن ومدى قدرة المهاجر على الحصول على سكن وقدرته على الاختيار لمكان إقامته، كما يبرز نوعية السياسات الحكومية للدول المستقبلية للمهاجرين في سياسة الإسكان بصفة عامة.

الميدان القانوني والسياسي للإدماج

هنا أيضا توجد مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تقدم المسار الإنمائي في المجال القانوني والسياسي والتي من بينها:

إزدواجية الجنسية Dual Nationality

يدل هذا المؤشر على إنفتاح البلد أو إنغلاقه تجاه المهاجرين من خلال السياسة الهجرية التي يتبعها في مجال الجنسية. ويحدد هذا المؤشر أيضا العلاقة بين البلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلية لها في مجال اندماج المهاجرين أو عدمه.

المشاركة السياسية political participation

يوضح هذا المؤشر مدى مشاركة المهاجرين في العملية السياسية والانتخابات والقدرة على الترشح والحرية في اختيار الممثلين وأيضا في طرح الممثلين وعدد المنخرطين في العمل السياسي من خلال الأحزاب وأيضا عدد المهاجرين كأعضاء في المجالس المحلية والإقليمية والحكومية.

المشاركة في فعاليات المجتمع المدني Participation in civil society

يركز هذا المؤشر على المستويات ذات الصلة بإنخراط المهاجرين في منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المنظمات هل تقوم على أساس عرقي أم إثني أو أنها تعبر عن قضايا المهاجرين بغض النظر عن الانتماء والأصل وتهدف إلى تحقيق المسار الإدماجي للمهاجرين.

الدور الإعلامي Role of media

يعتبر الإعلام في الدول المضيفة حاسما في بعض الأحيان وهذا المؤشر يوضح الكيفية التي يظهر بها الإعلام المهاجرين.

عوائق على طريق الاندماج

- غياب الإرادة السياسية لإدماج المهاجرين
- تجريم المهاجرين ونبذهم بأشع الصفات والصور
- إنعدام أي تحفيزات اقتصادية للمهاجرين
- إنعدام مساكن لائقة وصحية
- مشاكل التواصل اللغوية
- الاختلافات الثقافية
- العنصرية والتهميش
- غياب التواصل بين المهاجرين أنفسهم
- غياب الموارد والمصادر لدى المهاجرين
- غياب الحوار العام حول الهجرة والمهاجرين
- الشك والخوف من المهاجرين

الحلول المقترحة لتجاوز عوائق الإدماج لدى المهاجرين

- العمل على خدمة الجاليات المهاجرة بالتساوي والعدل
- توفير المساعدات للمهاجرين وخاصة الوظائف
- الإنخراط مع الجاليات في عملية بناء القدرات
- العمل على تقديم المعلومات الدقيقة للمهاجرين وأيضا عن المهاجرين لدى السلطات المحلية

- تحسين المركز الاجتماعي للمهاجر وخاصة الترويج للنماذج الناجحة منها
- تقديم التعليم المجاني لأبناء المهاجرين الفقراء
- توفير الملاجئ للمهاجرين غير الشرعيين
- التركيز في السياسات على الشباب المهاجر

سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الظاهرة

جاءت رؤية المجلس الأوروبي متمثلة في "الورقة الخضراء" التي تتضمن الإطار العام للسياسة الأوروبية في مجال الهجرة لتؤكد أن متطلبات وأولويات سوق العمل الأوروبي هي العامل الرئيسي الذي يجب الإعتماد عليه لتحديد نوعية العمالة المهاجرة شرعياً، وبالتالي فإن الورقة أشارت إلى أن الملامح الرئيسية للسياسة الجديدة تعتمد على تشجيع الهجرة الشرعية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الأوروبي واقترحت وضع سياسات أكثر تشدداً في مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية. وتتمثل هذه السياسات في تشديد الحراسة على الحدود وبناء معسكرات إحتجاز للمهاجرين على السواحل الشمال أفريقية في ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب يتم فيها التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين حتى يبيت في أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور.

يعنى هذا أن الإتحاد الأوروبي يركن إلى الحل الأمني في مواجهة الظاهرة دون العمل على إيجاد بدائل تقي الشباب خطر اللجوء للهجرة غير الشرعية والتعرض لعواقبها. وأضافت الورقة أن المشاريع الأمنية التي يتبناها الإتحاد الأوروبي والتي ينفق عليها ملايين اليوروهات لصالح حكومات دول الممر والدول المصدرة للمهاجرين يمكنها أن تقدم نتائج أفضل وأكثر واقعية لو تم إنفاقها لتوفير فرص عمل آمنة للشباب في تلك الدول.

وأشارت الورقة الخضراء إلى أن دول الإتحاد الأوروبي وغيرها من دول الشمال الغربية حين تتبنى الحل الأمني في مواجهة مشكلات التنمية والإفقار في الدول الفقيرة فإنها بذلك تتخلى عن مسؤولياتها الأساسية في صناعة الفقر في تلك الدول. فمنظمات التمويل الدولية بمساندة دول أوروبا والولايات المتحدة وبالتعاون مع حكومات العالم الثالث تكبل إقتصادات الدول النامية بالشروط القاسية والسياسات الخاطئة التي لا تحترم حقوق الإنسان والتي لا تخدم سوى مصالحها وأرباحها بينما على الجانب الآخر تزداد معدلات البطالة والفقر بين سكان العالم النامي مما يؤدي بالمواطنين إلى الإلقاء بأنفسهم في عرض البحر للبحث عن حياة أفضل دون النظر لحجم المخاطر.

السياسات والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الإتحاد الأوروبي، في شكل لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمس الكبرى، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي أسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الإتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير

الشرعيين، بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ساحلي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال أفريقيا، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، ورفع من قدرات الحراسة، وتعقب المهريين والمهاجرين أنفسهم. بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا. ومن بين المعالجات التي أتخذها الدول الأوروبية لمواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية خاصة من أفريقيا ما يلي:

السجون ومراكز الاعتقال

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء سجون ومراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008م، باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، ومن بينهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى أراضي الاتحاد. وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في أكتوبر 2008، فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورأها مفرطة وتؤدي للإضرار بالحقوق في حرية المهاجرين.

كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية وعلى رأسها الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين، لاسيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين. وكانت هناك فكرة أن يتقدم طالبي اللجوء بطلباتهم إلى المفوضية الأوروبية وهم في دول الشمال الأفريقي على أن تدرس المفوضية الطلبات وتفصل فيها قبل دخول هؤلاء إلى الأراضي الأوروبية. لكن الفكرة لم تجد قبولا باعتبارها تضعف من مظهر الاتحاد الأوروبي عالميا.

سياسة الترحيل:

قام المجلس الأوروبي خلال فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008م بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، والذي أصبح يمثل ركن الزاوية لسياسة الهجرة الأوروبية. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني سياسة الطرد وتشجيع المهاجرين للعودة إلى بلدانهم من خلال تقديم إجراءات مالية لهم، والعودة للدخول في اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين. ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على دخول الاتحاد الأوروبي، والإضطهاد أو المعاملة السيئة. وفي 2008م، تبني البرلمان الأوروبي قرارا مثيرا للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم "قرار الإعادة".

تقدر المنظمات التطوعية عدد ضحايا ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأكثر من ضحايا الإرهاب، إذ لقي خلال السنوات القليلة الماضية ما بين 10 آلاف إلى 30 ألفا حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا. ويذكر أنه مع استمرار تدفق الهجرة غير المشروعة إلى السواحل الأوروبية، تزايد طرد عمليات الترحيل. ومثالا لذلك عمليات الترحيل التي قامت بها السلطات الإيطالية، والتي شملت ترحيل 24.234 ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم الأصلية في عام 2008م.

الاتفاقيات الأمنية:

تبنّت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007م. وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية في البحر الأبيض المتوسط، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتأهيل والمساعدة الفنية على الاستخدام والصيانة. وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. وسبق أن وقع الطرفان عام 2003م على مذكرة تفاهم بينهما للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك.

أبرمت إيطاليا كذلك اتفاقا مماثلا مع تونس، يقضى بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين. وعلى النحو نفسه وقعت أيضا اتفاقيات أمنية أخرى بين بقية دول الشمال الإفريقي الأخرى، كالجائز ومصر والمغرب، مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا.

يلاحظ أن هذه الاتفاقيات الأمنية تبقى محدودة بين عدد من الدول، الواقعة على ضفتي حوض البحر المتوسط، فهي لم تأخذ طابعا موسعا شاملا لجميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا، اللتين انتقدتا لعدم تحملهما العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. فمالطا، على سبيل المثال، ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها، وقد وصل إلى مالطا أكثر من 1000 مهاجر في عام 2008م.

كما إن الدعم اللوجستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود بتقديم وسائل ومعدات وإمكانات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية. فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بمهمة قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد إلى آلاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

تشديد المراقبة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول حدودها وسواحلها لوقف الهجرة غير الشرعية، ومثالا على ذلك المشروع الأسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والقاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ارتفاع ستة أمتار. وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. وفي الوقت نفسه، قامت أسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي وادارات، لحراسة المضيق. هذا بجانب مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري"، لمراقبة عمليات الهجرة السرية بجبل طارق بين إفريقيا

وأوروبا، بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون يورو. ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والأسبانية، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003م في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي، لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب الأفراد، التي قامت كذلك بتطوير مقدراتها وأصبحت تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية متطورة.

تبنى المجلس الأوروبي في أكتوبر 2004م قرارا بتأسيس "وكالة مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي فرونتكس Forntex"، وهي معنية بتنسيق جهود الدول الأعضاء في تعزيز حماية ومراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وقد استهلّت الوكالة العمل في أكتوبر 2005م، وتوسعت المهام التي تضطلع بها الوكالة بشكل كبير منذ ذلك التاريخ. ومن بين المهام التي تقوم بها الوكالة مراقبة الحدود خاصة على امتداد ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، إذ تعمل بنشاط من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي، عبر تنسيق عمليات مراقبة دورية مشتركة لدولها الأعضاء.

هذه السياسات والإجراءات تظهر كيف أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد على مبدأ حماية الحدود وتعزيز المراقبة منعا للهجرة غير الشرعية، بدلا من تعزيز أوضاع حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الهجرة، وهو ما أكدته تأسيس وكالة الرقابة الأوروبية على الحدود "فرونتيكس" من جهة، وفي زيادة ميزانيتها وتوسيع المهام الموكلة لها من جهة أخرى.

الإجراءات الأمنية الإضافية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بأوروبا:

بجانب الإجراءات الأمنية أعلاه، تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى، خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية داخل حدود دوله الأعضاء، والتي من بينها إنشاء بنك المعلومات الأوروبي، الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا عن كثب.

بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2006م نحو 8 ملايين مهاجر غير شرعي، دخل نصفهم إلى أوروبا بطريقة شرعية لمدة محددة، ولكنهم لم يعودوا مرة أخرى إلى بلدانهم الأصلية بعد ذلك. الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تشديد شروط الدخول لغير الأوروبيين عبر نظام يضمن عدة أمور، منها تسجيل وقت الدخول والخروج، وحفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات. وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها، فإن الأجهزة تصدر بشكل آلي إنذارا، وتبدأ مباشرة عملية البحث عن الشخص المعني، وكذلك أن يسمح الأجانب بأخذ معلومات عنهم، في حالة قدومهم إلى أوروبا، كما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العين في أجهزة الحاسوب، لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا، بمن في ذلك الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات، ويجوز حفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات.

رؤية نقدية للسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة غير الشرعية:

أظهرت معظم السياسات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية أنها تقوم على الحلول الأمنية، والتي أثبتت أنها حلول غير عملية، لأنها، بجانب تكلفتها الباهظة، لا تعالج الأسباب الجذرية ولا تتعامل بموضوعية مع الظروف المحيطة بقضية الهجرة غير الشرعية. فالاتحاد الأوروبي يدفع عبر الاتفاقات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي كإيطاليا وأسبانيا وعدد من دول حوض المتوسط الجنوبي كليبيا وتونس ومصر والمغرب والجزائر مبالغ طائلة لتعزيز

الحل الأمني للظاهرة. حيث يدفع الاتحاد الأوروبي ملايين اليوروهات، العملة الأوروبية الموحدة، من أجل مشروعات تتراوح بين رفع قدرات الحراسة على الحدود، والدعم اللوجستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالإتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالاً طائلة ولكن في الاتجاه الخطأ.

ينبغي على الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بدلا من التركيز فقط على المعالجة الأمنية، البحث عن حلول أخرى قد تكون أكثر فائدة مثل دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القرى والأرياف في الدول النامية التي تمثل مصدرا لتدفقات الهجرة غير الشرعية. أما الحل الأمني، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلى نتائج إيجابية. "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في فبراير 2005م أظهرت أوجه القصور في الرؤية الأوروبية. فالورقة أظهرت الخطوط العامة لسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث، في واقع الأمر، سوى عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا.

الإجراءات الأمنية المتشددة لم توقف تدفق الهجرات غير الشرعية إلى السواحل والحدود الأوروبية وبالتالي يمكن اعتبارها بأنها فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من هذه الظاهرة. هذه الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد تؤدي إلى الحد الجزئي اليسير من الهجرة غير الشرعية والذي لا يتوافق مع الجهد الهائل والمبالغ الطائلة التي تدفع لأجل ذلك. أما الجزء الأكبر من الهجرة الشرعية فإنه، نتيجة لهذه السياسات، سيعمد إلى تغيير الطرق التي يسلكها وليس بالضرورة وقفها. فعلى سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا. ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وبالتالي، تسفر الإجراءات المتشددة للإتحاد الأوروبي عن نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما، في حين تبقى الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، وقضايا التنمية والبطالة دون إصلاح. كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل العولمة حبيسة التبادل التجاري والسلعي فقط.

من جهة أخرى، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعا وكونيا، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تضمنته المواثيق والعهود الدولية. فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء". كما تؤكد أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي". كما أن العديد من هذه الدول الأوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين، المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري. كذلك لم تصادق دول الإتحاد الأوروبي، حتى اليوم، على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990م، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003م.

المسؤولية المشتركة

ما لا شك فيه أن حكومات البلدان النامية بشكل عام، الإفريقية بشكل خاص، التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل هي أيضا مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تطوير المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لشعبها، تمثل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا. لكن هذه الدول لا تتحمل لوحدها المسؤولية عن ذلك. إذ أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات أمنية متشددة حفظا على مصالحه فقط، وإغلاق الحدود لا يمثلان الحل.

يجب معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلي التضحية بأرواحهم، في سبيل إيجاد فرص عمل على الجانب الآخر من البحر المتوسط، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل. لذلك وجب التفكير في مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية، تهدف إلى اجتثاث الظاهرة من جذورها، عبر المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها. فهناك فئاعة واضحة لدى الطرفين، خاصة دول جنوب البحر المتوسط، مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها. ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية بعيدة المدى، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلية للأيدي العاملة. وبصيغة أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة توفر شروط حياة أفضل للشباب في بلادهم الأصلية.

التوصيات

مقترحات للعمل على مستوى التعاون الدولي

لا شك أن الهجرة تمثل عنصر متزايد الأهمية للأمن القومي والإقليمي والإنساني ولكنها لا يجب أن تكون دائما كذلك في ظل الأوضاع الراهنة! حيث من المهم جدا توفير الأطر السياسية والاقتصادية والقانونية في الدول المرسلّة والمستقبلة. ثم بعدها يمكن للسياسة الهجرة أن يكون لها تأثيرها الإيجابي على الجميع. ومن بين التوصيات التي يمكن أن تقدم لجعل الهجرة إيجابية:

- ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية بما فيها الحقوق الثقافية لكافة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني .
- تعزيز التعاون في مجال الهجرة والأمن
- تيسير إجراءات لم شمل الأسر المهاجرين .
- القضاء على كافة أشكال التمييز بين المهاجرين الأفارقة وغيرهم من المهاجرين إلى أوروبا لتعزيز اندماجهم في تلك الدول .
- مكافحة كافة أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وازدراء الأديان بشكل عام خاصة في الدول المستقبلية للهجرة.
- كفالة المساواة في المعاملة بين المهاجرين العرب والأفارقة والعمالة الوطنية في الأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي والمعاشات والحقوق والحريات.
- إمداد المهاجر بوثيقة مكتوبة تتضمن كافة حقوقه وواجباته بمجرد وصوله على أراضي الدولة المستقبلية.
- يجب تطوير استراتيجيات لمحاربة الفقر وفقا لظروف الدول وذلك بمشاركة المهاجرين والجاليات في الخارج، مع مراعاة العلاقة بين الهجرة والأمن في إطار مكافحة الفقر.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تشديد العقوبات المفروضة على المتاجرين بالأفراد والمهربين.
- يجب توفير آليات تضمن التعامل الكريم مع المهاجرين غير الشرعيين.
- يجب توفير آليات تمكن المهاجرين من الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.
- العمل على توفير برامج العودة الطوعية وإعادة الدمج.
- تقديم دعم للدولة الأصل لبناء هياكل تساعد على إعادة دمج العائدين طوعيا في مجتمعاتهم، ومساعدة المهاجرين على عمل استثمارات في أوطانهم.
- تسهيل عملية الحصول على فرصة للتعليم العام أو المهني يعتبر أمرا ضروريا للمهاجرين لتمكينهم من الاندماج في المجتمع المضيف.

- إنشاء شراكات بين الجامعات والمعاهد الفنية في الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة وبرامج للتدريب المهني، للارتقاء بمستوى مواطني الدول المصدرة للهجرة لتعويضهم عن هجرة الكفاءات .
- دراسة بعض التجارب الناجحة في الهجرة الدائرية مثل تجربة الهند، حيث أسهم مهندسيها المهاجرين إلى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا في نمو ونهضة صناعة البرمجيات في الهند.
- العمل على إنشاء مرصد إقليمي للهجرة يعمل على بناء قواعد بيانات وإحصاءات حول نطاق واتجاهات وسمات ظاهرة الهجرة العربية إلى أوروبا .
- تعزيز مقدرات الشركاء في مجال السياسات الهجرة والأمنية

الخاتمة

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة شديدة التعقيد ناجمة عن تفاعل عوامل متعددة ومتداخلة بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة. الهجرة ليست ظاهرة وليدة لمرحلة تاريخية معينة بل هي عبارة عن ظاهرة رافقت تطور المجتمعات الإنسانية منذ العصور القديمة، لكن كل مرحلة تاريخية تميزت بمجموعة من الخصائص وهذا بتأثير الظروف المرتبطة بالمرحلة. الهجرة في المجتمعات المعاصرة أصبحت من القضايا التي تأخذ مجالات واسعة وهذا لما تحدثه من تفاعلات داخل المجتمعات المصدرة والمستقبلة للمهاجرين. أصبحت الهجرة من القضايا الأساسية التي تثار في انتخابات البلدان المستقبلية وهذا استجابة إلى الأدوار والتأثيرات التي أصبحت تحدثها داخل هياكل ومؤسسات هذه المجتمعات فالاندماج في البلدان المستقبلية للمهاجرين أصبح ينظر له كعامل أساسي ومهم في صناعة الاستقرار والانسجام داخل هذه المجتمعات.

كما تعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثاً عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ. هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ أكثر من ربع قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . من ناحية اقتصادية يمكن أن يكون للهجرة المنظمة مردودا إيجابيا كبيرا، سواء على المجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين في العالم وصل إلى أكثر من 250 مليون شخص. ولكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات المستضيفة، بقدر ما يمثل ذلك خسارة موارد بشرية للدول المهاجر منها أي ما يعرف بهجرة الكفاءات. كما أن الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المهاجر إليها. وهو ما جعل موضوع الهجرة الدولية ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية. وأصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة في عدد متزايد من البلدان الأمر الذي حدا بهذه البلدان، لاسيما في السنوات الأخيرة إلى تشديد الإجراءات تجاه المهاجرين إليها وطالبي حق اللجوء.

يتوجه معظم المهاجرين في عالمنا إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. ويعود اختيارهم لهذه البلدان إلى سعيهم لإيجاد فرص عمل تساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي. غير أن غالبيتهم تعاني هناك من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها. ويبرز من بين هذه الصعوبات ضعف مستوى

التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية. ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العنني والمبطن ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في بعض هذه الدول.

إن هجرة الأفارقة والعرب في منطقة شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط إلى أوروبا يتوقع أن تتواصل وذلك نسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعانيها هؤلاء في بلدانهم. الاعتماد على الحلول الأمنية والتشدد في حماية الحدود ومراقبتها لم ولن يوقف تدفقات المهاجرين بل هو في أحسن الفروض أدى إلى أن يغير المهريين والمتاجرين بالأفراد الطرق التي يسلكوها إلى أوروبا مما زاد من معاناة المهاجرين وجعلهم أكثر عرضة للمخاطر من ذي قبل. طالما أن الفوارق بين دول الشمال والجنوب ما زالت شاسعة، وطالما لم يتم مضاعفة القنوات الرسمية وتسهيل الإجراءات الخاصة بالهجرة الشرعية لمواجهة الطلب المتزايد في أسواق العمل في الدول المضيفة، وطالما أن الاقتصاد غير الرسمي مازال نشطا، فإن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ستواصل.

عليه يجب على دول المصدر والدول المستقبلة التفكير الجاد في إيجاد حلول مشتركة تتجاوز الخيار الأمني لتحمي مصالح الطرفين وتعالج الظاهرة بشكل متكامل بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتنمية والاجتماعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د. خالد لورد، أ. محمد المعتر جعفر وآخرون: " هجرة أساتذة الجامعات السودانية إلى الدول الصديقة والشقيقة"، بحث مقدم لوزارة مجلس الوزراء، الخرطوم 2010م.
- د. خالد علي لورد: الاتحاد الأوروبي النشأة والأهداف والمؤسسات، مركز الدراسات الاستراتيجية والتنمية، فيينا 2009م.

المراجع الإنجليزية:

- Josh DeWind and Lennifer Holdawaz (editors): Migration and development within and across borders – Research and policy perspectives on internal and international migration –IOM geneva, 2008.
- Sandra Paola and Giulia Sinatti: Migration for Development: A Bottom-up approach, a Handbook for Practitioners and Policymakers, joint Migration Development initiative, Brussels, 2012.
- Jason P. Schachter: Migration in West and Central Africa: National Profiles for strategic policy development, Enhancing data on migration in West and Central Africa, IMO, Geneva, 2008.
- Hein de Hass: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and European Union: An overview of recent trends, IMO, Geneva, 2008.
- Marek Kupiszewski and Keikki Mattila (editors): Addressing the irregular employment of immigrants in the European Union: between sanctions and rights, IOM, Budapest, 2008.

ثالثاً: مراجع المواقع الإلكترونية

<http://vb.analoza.com/t8973.html>
<http://ec.europa.eu/immigration/showContent.do?id=18188>
[http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24\\$ar#EUImmRules](http://ec.europa.eu/immigration/tab1.do?subSec=37&language=24$ar#EUImmRules)
<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=510>
www.unicef.org/arabic/hac2011/hac_esaro.html
<http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27665.html>
<http://www.hrw.org/ar/world-report-2013/2013>
http://www.crp-infotec.de/03welt/afrika/grafs_afrik/basisdaten.gif
www.MPIEurope.org
<http://www.spiegel.de/politik/ausland/2011-ist-die-zahl-der-asylbewerber-in-der-eu-auf-301-000-gestiegen-a-823334.html>

<http://www.sueddeutsche.de/politik/eu-fluechtlingspolitik-so-ruestet-sich-die-festung-europa-1.1786857>

<http://www.bpb.de/gesellschaft/migration/dossier-migration/56696/migrationspolitik>

<file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/Desktop/desktop%2011013/eu%20migration%20Eastern%20european%20migration%20to%20the%20UK.htm>

<file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/Desktop/desktop%2011013/eu%20migration%20institute.htm>

<file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/Desktop/desktop%2011013/decktop%20sep.%202013/iom/>

<http://eu.int>